Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 Janvier 2012
13 يناير 2012

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le CNDH fait son entrée à Marrakech-Tensift-Al Haouz

L'installation de la commission régionale des droits de l'homme de Marrakech-Tensift-Al Haouz s'inscrit dans le cadre du parachèvement par le CNDH de sa structuration régionale durant le mois courant

PAR **MUSTAPHA EL AHMADI**

La préservation et la promotion des droits de l'Homme dispose désormais d'un cadre institutionnel officiel au niveau de la région de Marrakech-Tensift-Al Haouz, notamment après l'installation du président et des membres de la commission régionale des droits de l'Homme relevant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Pour fêter cet événement, une cérémonie a été organisée mardi à Marrakech, en présence du président du CNDH, Driss El Yazami, du wali de la région de Marrakech, Mohamed Mhidia, ainsi que de plusieurs militants des droits de l'Homme, acteurs associatifs et représentants d'instances professionnelles. Cette commission qui aura, désormais, pour missions d'assurer le suivi de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et de recevoir des plaintes relatives aux allégations de leur violation, comporte 26 membres dont 12 femmes, 9 jeunes et 2 personnes handicapées. À l'instar des autres commissions régionales installées à travers le territoire national, cette antenne du CNDH au niveau de Marrakech, devra examiner et traiter les cas de violation des droits de l'Homme et élaborer des recommandations avant que le président du Conseil n'en soit saisi, ceci, conformément aux dispositions de l'article 28 du Dahir portant création du CNDH.

Dans son allocution, El Yazami a rappelé que la création des commissions des droits de l'Homme dans les différentes régions du Maroc, se veut la concrétisation de la volonté de promouvoir la politique de proximité pour répondre efficacement aux attentes des citoyens dans ce domaine. Par le biais de l'implantation d'antennes régionales, le CNDH vise un double objectif : promouvoir son action sur le terrain au niveau régional et conforter la culture des droits humains, tout en mettant à la disposition de personnes lésées, les recours nécessaires. Pour El Yazami, la préservation des droits de l'Homme suppose d'associer tous les acteurs au renforcement et à la vulgarisation de la culture des droits de l'Homme, ainsi que du processus démocratique. Pour le président de la commission des droits de l'Homme de Marrakech, cette antenne se veut un acquis pour la région et un outil efficient à même de permettre un meilleur contrôle et suivi des droits de l'Homme à l'échelle de la région de Marrakech-Tensift-Al Haouz. L'installation de la commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech-Tensift-Al Haouz s'inscrit dans le cadre du parachèvement par le CNDH de sa structuration régionale durant le mois courant. Après l'installation des commissions de Béni Mellal-Khouribga et Al Hoceima-Nador (9 janvier), de celles de Marrakech et Oujda-Figuig (10 janvier), le CNDH compte étoffer son réseau avec l'installation de la commission de Casablanca-Settat à partir du 17 janvier, de celles d'Ouarzazate-Agadir, le 23 janvier, de la commission de Tanger (26 janvier), alors que celle de Rabat-Kénitra verra le jour prochainement.

Revue de Presse du Conseil

بيان اليوم

إدريس اليازمي: فلسفة إحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان تتمثل في تفعيل سياسة القرب من قضايا المواطنين في المجال

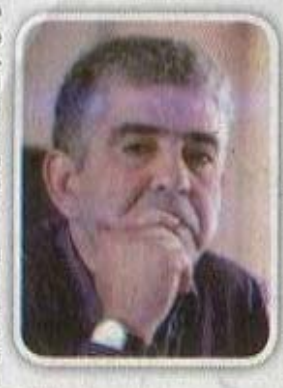

تم يوم الثلاثاء الماضي، بمراكش تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التي ستضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات حقوق الإنسان بها. وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش تانسيفت الحوز، التي أشرف على تنصيبها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 26 عضوا.

وستعمل اللجنة، التي يرأسها مصطفى العريصة أستاذ جامعي، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين إلى جانب مساهمتها، خلال مدة ولايتها الممتدة على أربع سنوات، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، في كلمة بالمناسبة، أن إحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان يندرج في إطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس.

وأبرز في هذا السياق، أن الفلسفة العميقة لخلق هذه الآليات تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وإيمانا من المجلس باهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية، وضرورة انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها، والمساهمة في البناء الديمقراطي. وأشار اليازمي، إلى أن الغاية من خلق هذه الآليات، تكمن في ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة، ومساطر، وإجراءات وآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم.

من جهته، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز، أن إحداث هذه الهيئة يشكل مكسبا مهما بالنسبة للجهة فيما يخص النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى كونها ستتيح المجال لتتبع الوضعية الحقوقية بهذه الجهة.

أما والي جهة مراكش تانسيفت الحوز، فاشار من جهته، إلى أن تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش ستعمل لا محالة عن تدعيم وتكريس مبادئ حقوق الإنسان بالجهة، ودعم سياسة القرب في المجال الحقوقي وجعل المواطن يحس بالعزة والكرامة.

وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من فاس، مكناس والرباط-القنيطرة والدار البيضاء- سطات و الرشيدية- ورزازات و بني ملال-خريبكة وطنجة ووجدة- فكيك وطانطان-كلميم وأكادير والحسيمة-تازاوروو العيون-السمارة والداخلة، إضافة إلى أوسرد.

Revue de Presse du Cons... Comme

بيان اليوم

محمد الصبار: المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيولي أهمية بالغة للعمل في الميدان ولانتظارات الشباب والنساء

اكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار أن المجلس عازم على تنفيذ سياسة القرب وإيلاء اهتمام خاص لانتظارات الشباب والنساء.

وأبرز الصبار، خلال حفل تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك يوم الثلاثاء الماضي، ان إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يندرج في إطار ترصيد تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعيمها من خلال الارتقاء بالعمل الميداني على المستوى الجهوي.

وبعد أن شدد على الاهتمام الذي سيوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في احترام لاختصاصاته، لانشغالات وتطلعات الشباب والنساء، خاصة في مجال العدالة الاجتماعية والمشاركة، ابرز الصبار أن هذه الانتظارات ستشكل محورا استراتيجيا لعمل وتفكير المجلس.

واضاف أن الفلسفة العميقة لخلق هذه الآليات (اللجان الجهوية) تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، مشيرا إلى أن المجلس واع بأهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية وضرورة انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي.

وقال إن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان سيتعين عليها القيام بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات هذه الحقوق، موضحا أنه سيتم العمل على إشراك فعاليات اخرى من المجتمع المدني المحلي بمناسبة تاسيس المراصد الجهوية لحقوق الإنسان في هذا المجهود الجماعي الذي يتطلب تظافر جهود الجميع لتحسين وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

كما ابرز الصبار في هذا السياق التقدم المحرز والإصلاحات السياسية التي انخرطت فيها المملكة، مشيرا إلى أن المغرب يعد البلد ال27 على الصعيد العالمي والثاني بالمنطقة المتوسطية الذي يتوفر على مخطط عمل وطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي يحدد أهداف واضحة والفاعلين المكلفين بتجسيده.

من جهته قدم رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك محمد العمراني عرضا حول مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتضم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.

كما تضم أعضاء يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، او حقوق المراة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك من 27 عضوا من بينهم 11 إمراة، ويشمل مجال اختصاصه أقاليم وجدة، بركان، تاوريرت، جرسيف، جرادة وفكيك.

Revue de Presse du C

الصباح
يومية مغربية شاملة

اليزمي يذكر بنكيران بالتزامات المغرب الدولية حقوقيا

حث المجلس الوطني لحقوق الإنسان حكومة عبد الإله بنكيران على تعزيز حماية الحقوق الأساسية، وذلك عبر مواصلة الانضمام والتصديق على مختلف الصكوك الدولية التي ليست طرفا فيها.

واشار إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الصدد، إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام والبروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ونظام روما الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية، واستكمال رفع ما تبقى من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والحرص على وضع الآليات الوطنية للحماية والرصد، أو الوقاية المنصوص عليها بموجب تلك الاتفاقيات او البروتوكولات الملحقة بها.

وجدد اليزمي تأكيده على التزام المغرب، من خلال الدستور الجديد، بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا والتنصيص على حظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما نص على مبدأ قرينة البراءة، والحق في المحاكمة العادلة، وحرية الفكر، والرأي والتعبير والإبداع وحرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الميادين وتأكيد مبدأ المناصفة، وإرساء دعائم استقلال السلطة القضائية وتعزيزها عبر إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومنع اي تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، والرقي بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية باختصاصات موسعة، إضافة إلى التنصيص في ديباجته على مبدأ عدم التمييز، ايا كانت اسبابه.

وبخصوص المساواة بين الجنسين، شددت الرسالة الموجهة إلى رئيس الحكومة على التقدم المحرز في مجال النهوض بحقوق الإنسان الاساسية الخاصة بالمرأة، مؤكدة ان تقدم المغرب ونجاح ورش الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رهين بقدرته على تسريع مسلسل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز المساواة والكرامة لجميع المواطنين وخاصة النساء والفتيات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي ان يسترشد في تنفيذ الدستور وفي وضع السياسات العمومية بمبدأين اساسيين، الا وهما عدم التمييز والمناصفة، وهي الإشارة التي يمكن قراءتها في علاقة بالتراجع الملحوظ في اقتراح وتعيين أكثر من وزيرة في الحكومة الجديدة. وعاد اليزمي، في الرسالة نفسها، إلى الحديث عن الحوار الوطني حول «الإعلام والمجتمع» مشددا على ضرورة ضمان ممارسة موسعة لحرية التعبير والرأي، ما يتطلب مراجعة عاجلة وشاملة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع التواصل (خاصة الصحافة المكتوبة) وللاحكام الجنائية المتعلقة بحرية التعبير، وفقا لمقتضيات الدستور ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال الحرص خاصة على إلغاء الأحكام السالبة للحرية من قانون الصحافة.

يوسف الساكت

Revue de l'Homme

الشروق

اليزمي يشرح أهداف اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

■ كمال عسو

أوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن إحداث المجلس الوطني أولا يأتي في «سياق مطبوع بتسارع وتيرة مسلسل الإصلاحات السياسية، جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية وللهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتوج بإقرار الدستور الجديد يوم فاتح يوليوز الأخير». وأشار اليزمي في كلمة ألقاها خلال حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة، إلى أن المغرب وبعد تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم خامس أكتوبر من السنة الماضية، وبفضل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح «الدولة السابعة والعشرين على المستوى العالمي والثانية على المستوى المتوسطي الذي يتوفر على خريطة طريق من هذا النوع التي تحدد مجموع الأهداف المرجوة، كما تحدد الفاعلين العموميين والخاصين الموكول إليهم تحقيق الأهداف»، مذكرا في الوقت نفسه بأن «إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يأتي في إطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مستوى الحضور الإداري سابقا من خلال المكاتب الإدارية الجهوية إلى الحضور المعنوي والفكري والفعلي من خلال اللجان الجهوية». وأكد اليزمي أن الغاية المثلى من خلق مثل هذه الآليات تكمن في «ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم على سبل انتصاف وتظلم فعالة وعن قرب وفق ما يتيحه الظهير الشريف المحدث الوطني لحقوق الإنسان». من جهة أخرى، اعتبر محمد دردوري والي جهة تادلة أزيلال عامل إقليم بني ملال أن هذه المناسبة تأتي «تتويجا للمسلسل الديمقراطي الذي يعرفه المغرب، خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان»، منوها «بنضالات رئيس المجلس الوطني التي امتدت لسنوات طويلة»، ومؤكدا أن «السلطات المحلية بالجهة رهن إشارة المجلس في إطار القانون والسلطات المخولة لها». ومن جانبه، أشار علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة، إلى العديد من الاختصاصات التي ستضطلع بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، مؤكدا بدوره على أهمية المادة 28 من الظهير المؤسس لهذه اللجان الجهوية، والتي أصبح بمقدورها «تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات الموجهة إليها والخاصة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.■

Revue de

الحركة
ALHARAKA

تم أول أمس بمراكش تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التي ستضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات حقوق الإنسان بها.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش تانسيفت الحوز من ممثلين للمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 26 عضوا وستعمل اللجنة، التي يرأسها مصطفى المريصة أستاذ جامعي، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان بتعاون مع الفاعلين المحليين الى جانب مساهمتها، خلال مدة ولايتها الممتدة على أربع سنوات، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

MarocHebdo

Du 13 au 19 01 12

QUESTIONS À MOHAMED SEBBAR,
Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme

PROPOS RECUEILLIS PAR
AISSA AMOURAG

"Nous travaillons pour la libération des salafistes"

Maroc Hebdo International : On parle d'une libération imminente des prisonniers islamistes. Y a-t-il un calendrier précis ?

Mohamed Sebbar : Une libération imminente ? A mon avis, c'est encore trop tôt pour en parler. Mais nous travaillons dur pour cette libération. Comme tout le monde le sait, la décision de leur libération dépend de la plus haute autorité de l'Etat par le biais d'une grâce royale. Autrement, ils vont continuer à purger leurs peines.

Sont-ils demandeurs d'une grâce royale ?

Mohamed Sebbar : Oui pour la plupart d'entre eux. Mais il faut savoir que les prisonniers islamistes sont répartis entre plusieurs catégories. Il y en a certains qui sont condamnés après les attentats du 16 mai 2003 pour leur implication dans ces derniers, d'autres avant les attentats, d'autres encore sont condamnés pour leur discours idéologique jugé dangereux par l'Etat et enfin certains sont condamnés pour des actes criminels réels. Cette composition hétéroclite rend complexe la gestion du dossier sur le plan politique.

Revue de Presse du ... nal des droits de l'Homme

MarocHebdo
Du 13 au 19 01 12

Vous avez récemment rendu visite à certains d'entre eux, dans la prison Toulal à Meknès, pour les convaincre de mettre fin à leur grève de la faim. Comment sont-ils aujourd'hui ?

Mohamed Sebbar : Leur situation n'était pas aussi alarmante, contrairement à ce qu'on dit. J'ai quand même réussi à les convaincre d'arrêter leur grève de la faim, qu'ils ont entamée depuis mi-décembre dernier. J'ai discuté avec leurs représentants sur un certain nombre de points dont l'Amélioration de leurs conditions carcérales. Et j'ai obtenu pour eux auprès de l'administration centrale des prisons la satisfaction de certaines de leurs revendications. Dont l'accès aux journaux et aux téléphones portables pour communiquer avec leurs proches. Ces derniers peuvent également leur rendre visite selon un calendrier déterminé. La durée de promenade dans la cour a été aussi augmentée pour mieux respirer.

Qui gère aujourd'hui concrètement et directement le dossier des prisonniers islamistes ?

Mohamed Sebbar : Plusieurs intervenants sont impliqués dans le dossier. Il y a, d'un côté, le ministère de la Justice, qui en assure une gestion technique et politique et, de l'autre, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui, lui, s'occupe de l'aspect relatif au respect des droits de l'Homme. Mais le CNDH se concerte souvent avec le ministère de la Justice pour toute action visant à apporter une solution à ce dossier ultrasensible. ■

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Is Morocco's New Justice System Just More of the Same?

Egypt and Libya weren't the only Arab nations to undergo radical reforms in 2011. In February, more than 10,000 people took to the streets in Morocco, calling for lower food prices, freedom for political prisoners and human rights reforms. The king of Morocco, Mohammed VI, responded with a new constitution and early elections, avoiding the violence and unrest that characterized so many of the protest movements in the Middle East last year.

Throughout the protests, activists blasted the music of Mouad Belrhouate, a provocative rapper better-known as El-Haked, translated variously as "the defiant one," "the enraged," or "the indignant." His music directly challenges his country's government and monarchy, delivering critical messages about the social ills of Morocco.

In September, the rapper was arrested in Casablanca while distributing fliers for a peaceful demonstration. He has been charged with assault, in a situation his supporters characterize as a government setup. They allege that a member of the right-wing group the "Royalist youth alliance" was sent to harass El-Haked and his family, and later accosted the rapper on the street in order to justify an arrest. Some even allege the plaintiff faked his injuries. It's also unusual for the attorney general of Casablanca to head the prosecution for a simple assault charge.

He has remained in detention for the past four months awaiting trial. Supporters have arrived at the courthouse with each court date, demanding El-Haked's release. Many of them believe that this case will show whether the regime has truly reformed the justice system. In Morocco, judges are appointed by the king, which many believe has set up a system where judicial rulings reflect the interests of the regime rather than the best interests of the people.

In an interview with the BBC, the head of the Moroccan National Council for Human Rights, Driss El Yazami, stated that the case was under investigation. He disagreed with critics alleging that nothing has changed since the protests of last year. He pointed to the new constitution, with 65 of the 185 articles focusing specifically on human rights.

While his case has been postponed several times, El-Haked is represented by several human rights lawyers who have volunteered to defend him. His music remains more popular than ever. If convicted, he faces 1-2 years in jail.

Read more: http://www.care2.com/causes/is-moroccos-new-justice-system-just-more-of-the-same.html#ixzz1jM08YhMv